المحاضرةالخامسة **ا.م.د فاتن محمد رزاق**

الاتجاه الليبرالي الغربي الجديد بين التيارين المحافظ والتقدمي

سبقت الاشارة الى ان الليبرالية في معناها العام تقوم على الفردية اي على المبادرة الفردية والمصلحة الخاصة وعدم تدخل الدولة، وهذا يعد الاساس الفكري لمفهوم الليبرالية الخالصة، لكن هذه الليبرالية لم تبق خالصة بهذا المعنى بفعل عدة عوامل.

وعلى العموم فأن الاطار العام لكل المنظرين يدور حول الاساس الفكري للمفهوم بالرغم من التطورات والتغيرات التي فرضت نفسها في هذا الصدد.

لقد كان لتقدم الاشتراكية بعد الحرب العالمية الاولى وجه اخر هو فقدان الليبرالية الخالصة لبعض مواقعها القديمة واضطرارها للتوجه نحو مواقع جديدة لتحقق فيها نوعاً من التقارب المحدود والحذر مع الاشتراكية في نقاط معينة، ومن الطبيعي ان يكون لهذه الافكار انعكاس فكري بين التيارين المحافظ والتقدمي ويمكن الوقوف على أهم هذه الافكار التي طرحت في ندوة باريس عام ١٩٣٨، التي اشترك فيها العديد من المفكرين الليبراليين والتي سبق ان اشرناالليهاوالتي ترأسها [ولتر ليبمان] لتجاوز المقولة الليبرالية القديمة [دعه يعمل دعه يمر].

ان الليبرالية الجديدة لاتزعم بأن المنافسة الحرة تتحقق بشكل طبيعي بموجب وضع فاعلي الاقتصاد المختلفين، اذ لابد لتحقيقها من نظام قانوني شرعي مناسب منظم من قبل الدولة، لكن هذا التدخل يكون تدخل تكييف وليس تدخل محافظة اذ تدخل ثورة فلم تعد الدولة تلعب دور (الحكم) أو (الحارس) أو (الدولة الحارسة) للنشاط الاقتصادي بل ان تزج الدولة بنفسها في النشاط الاقتصادي كطرف فاعل، إنها دولة ذات دور ملحوظ قائم على احترام حقوق الفرد وحرياته وستكون هذه الدولة شريكاً وليس خصماً ومحفزاً وليس سيداً صاحب سيادة يكتفي بإصدار الاوامر لأنها ستعرف كيف ومتى تقيد نفسها وتقف عند حدودها كدولة قوية لكنها مكرسة لخدمة الفرد الحراي تدخل الدولةمحدود جداً من اجل وضع قانون حمايةالسوق.

بالرغم من اختلاف مواقف المشاركين في هذه الندوة من مفهوم الديمقراطية ومدى علاقته بالليبرالية والسيادة الشعبية، فالإنكليز لا يخلطون بين مفاهيم الحرية

والديمقراطيــة، أمــا الفرنســيون فتتنــامى لــديهم الديمقراطيــة والســيادة الشــعبية التــي تعبــر عنه الاكثرية.

لكن سمح التفاوت الفكري لليبرالية الجديدة الى ظهور تيارين سياسيين هما :

التيــار المحــافظ ويمثلــه ولتــر ليبمــان ومؤيــدوه والتيــار التقــدمي ويمثلــه ودورد ولســون ورزفلت وراسل ومؤيدوه.

الاتجاه النيوليبرالي المحافظ" والترليبمان "[1] انموذجاً.

يعتقــد ليبمــان الافــراد بــأنهم أحــرار بمجــرد التعبيــر مــن حريــة الــرأي لكــن حريــة الــرأي، العمــل... أمــر غيــر ممكــن مــالم يكــن هنــاك نظــام اجتمــاعي يضــمن حريــة الســوق وفــي الوقــت ذاتــه يقــوم علــى الديمقراطيــة التــي يكــون هــدفها هــو تحقيــق المســاواة دون ان يعنــي ذلــك تــدخل الدولــة وقيامهــا بــالتخطيط الــذي يتعــارض مــع الليبراليــة وفــي نفــس الوقــت هــو يــرفض الاحتكــارات الناتجــة عــن هيمنــة الرأســمالية الكبــرى، والخضــوع والاستســلام للســلطة التــي تســتغل الافــراد تحــت شــعارات القوميــة، الجماعيــة، البيولوجيــة، وان تقــديس الفــرد لديــه هــو الاســاس للاقتصــاد القــائم علــى تقســيم العمــل.ويــرى بــان الطبيعــة السياســية للدولــة الليبراليــة الجديــدة تتجســد فــي وجــود دولــة ديمقراطيــة بوصــفها صــورة متميــزة مــن الحكــم وضــمانه ضــد الطغيــان أو الاســتبداد المســتنير، لكــن مــاهو مفهــوم ورؤيــة ليبمــان للديمقراطية؟

تتضــمن الديمقراطيــة فــي رأيــه جانــب تربــوي تحظــى باهتمــام الحكــام والمســؤولين بالشــعب ورغباتــه وجانــب آخــر يتعلــق بالآليــة الديمقراطيــة (الانتخابــات) وعليــه، فــأن تفــويض الســلطة الــى الاعضــاء، البرلمــان، الــوزراء، رئــيس الجمهوريــة ...) عــن طريــق الانتخــاب قــد يعــزز حكــم أكثريــة وأقليــة لكــن تحقيــق العدالــة و المســاواة والمصــالح البشــرية المشــتركة يمكــن ضــمانه عبــر مراقبــة الســلطة ومحاســبتها وعزلهــا اذا مــا أخلــت بعملهــا او اعتدت على حقوق الافراد.

---

[1] **ولد ليبمان في نييورك١٨٨٩ودرس الفلسفة واللغات في جامعةهارفرد وتخرج١٩١٠ ،اسس صحيفةالجمهوريةالجديدة ١٩١٤وعين عضواًفي الوفدالاميركي بمؤتمرالسلام بباريس ١٩١٩، كماساهم في تاسيس ميثاق الامم المتحدة واصبح مستشار غيررسمي للعديد من الرؤوساء والف العديد من الكتب في السياسة والصحافة وهو من اشاع مصطلح الحرب الباردة في كتابه الحرب الباردة.**

تتطلب الديمقراطية الرضا بين الاقلية والاكثرية في تقاسمها المنافع و المصالح والذي يستلزم منها احترام الاخر والاعتراف به والعمل معه وفق الاخلاق السياسية.

ويرى ليبمان ان الديمقراطية الغربية تعاني من الضعف لخضوع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية التي تأتي عن طريق انتخابات شعب او ناخبون يفتقرون للكفاءة والذين يتأثرون بوسائل الاعلام او استغلال الناخبين لهم عن طريق شعارات معينة وهذا ما تمارسه الاحزاب وجماعات الضغط وعند وصولها الى السلطة تنسى جماهيرها ولايهمها سوى الرغبة في الحصول على أكبر قدر من المزايا لأنفسهم و ان التخلص من مساوئ الديمقراطية لا يتم الابتطبيق القانون وخضوع جميع المسؤولين من برلمان، وزراء .....)، الى حكم القانون فالديمقراطية ليست حكم الشعب بل حكم القانون الذي يمنع التعسف في استعمال السلطة فالحرية قد تعمل على تحويل المجتمع الى قطيع اذا ما خليت من القانون فالقانون اساس الحرية وعلى السلطة التشريعية والتنفيذية العمل كمؤسسة قضائية اي تعمل وفقاً للعدالة والمساواة وتحقيق التوازن بين المعالم المختلفة، ان أولوية القانون في النظام الليبرالي تفسير القانون حسب الظروف والمتطلبات الانسانية فهو الضامن الوحيد للحرية والوحدة المجتمعيةفي حين الانظمة الجماعية هي أنظمة استبدادية طغيانية تجزئ وتقسم المجتمع لاستخدامها وسائل وأساليب العنف والارهاب والرقابة المجتمعية.